

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٤/١/٢٠٢١

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسى لصندوق

التأمين الخاص للعاملين بمديرية الإسكان والمرافق ببورسعيد

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص السادة نائبي السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة ؛
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بمديرية الإسكان والمرافق ببورسعيد برقم (٤٨٢) ؛
وعلى لائحة النظام الأساسى للصندوق وتعديلاتها ؛
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة ؛
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة فى ٢٤/٩/٢٠٢٠ بالموافقة على تعديل المادة (٨/ز) اعتباراً من ١/١/٢٠٢٠ ؛
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بجلستها المنعقدة بالتمرير فى ٢٧/١٢/٢٠٢٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ١٩/١/٢٠٢١ ؛

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنصى المادتين (٨/ز ، ٩ مكرراً) من الباب الثالث (المزايا)

النصان التاليان :

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة ٨ - تصرف المزايا التأمينية وفقاً للآتى :

(ز) يؤدى الصندوق ميزة إضافية للأعضاء الموجودين بالصندوق فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ بواقع أربعة آلاف جنيهه والموجودين بالصندوق فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ بواقع ألفى جنيهه والموجودين بالصندوق فى ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع ألفى جنيهه والموجودين بالصندوق فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بواقع ثلاثة آلاف جنيهه وذلك فى الحالات الآتية :

بلوغ العضو سن الاستحقاق باستيفاء مدة الاشتراك .
الوفاة أو العجز الكلى المستديم قبل استيفاء مدة الاشتراك .
ولا يستفيد من هذه الميزة الأعضاء المنضمين بعد التاريخ المحدد مقابل كل ميزة .

مادة (٩ مكرراً) :

فى حالات الخروج الجماعى أياً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر

أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوارية يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة ، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة .

مادة ٢ - يسرى تعديل المادة (٨/ز) وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق

باجتماعها السالف الإشارة إليه ويسرى تعديل المادة (٩ مكرراً) اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى

لتاريخ النشر ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نائب رئيس الهيئة

المستشار/ رضا عبد المعطى